

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين

السيد رئيس الاتحاد الإفريقي للتعاقد و رئيس المجلس الإداري للتعاقدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب،

السيدات والسادة ممثلو الحكومات المنخرطة في الاتحاد الإفريقي للتعاقد،

السيدات والسادة ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والوطنية،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أنوب عن السيد الوزير الأول في افتتاح أشغال الندوة الدولية حول التعاقد، وحضور مراسيم التوقيع على القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد الإفريقي للتعاقد، منظم هذه الندوة وراعيها، والتي تأتي في ظرفية متميزة بالنظر لما يكتسبه القطاع التعاقد من أهمية، ويحتله من مكانة، في نطاق منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا. ويسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أبادر إلى الترحيب باسم حكومة جلالة الملك بجميع السيدات والسادة ممثلي الحكومات المنخرطة في الاتحاد الإفريقي للتعاقد وممثلي الهيئات والمنظمات الدولية والوطنية المشاركين في هذه الندوة الدولية، شاكرًا لهم جميعًا بحضورهم الذي سيساهم بدون ريب في الدفع فُدمًا بالقطاع التعاقد بالمغرب نحو مزيد من التطور حتى يحقق أهدافه المنشودة.

ولابد من الإشارة في البداية إلى أنه في إطار العناية التي ما فتئت توليها حكومة جلالة الملك نصره الله لموضوع الحماية الاجتماعية، وعيا منها بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في دعم وتنمية التضامن بين فئات المجتمع، فقد حرصت على تعبئة كل الجهود من أجل العمل على تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتأهيل الهيئات المكلفة بتدبيرها، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها.

وهكذا، فقد شهدت العشرية الأخيرة فتح مجموعة من الأوراش وتحقيق عدد وافر من المكتسبات، في نطاق توجه عام وشمولي نحو بلورة الإرادة السامية لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله في تحقيق التنمية الاجتماعية المندمجة والمتكاملة، ونخص بالذكر في هذا الصدد مجال الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق ورش التأمين الإجباري عن المرض، كما ينصب الاهتمام حاليا على إصلاح منظومة التعاقد وأنظمة التقاعد.

ولابد من التأكيد أن نظام التعاقد ببلادنا، لعب دورا رائدا في توفير خدمات صحية واجتماعية لفائدة فئات عريضة من المواطنين، حيث أوكل إليه المشرع مهمة القيام بأعمال التضامن والتعاون لضمان الأخطار التي قد تلحق المنخرطين في هذا النظام. وقد لعبت التعاقديات في هذا المجال دورا مهما في تغطية مصاريف العلاج والاستشفاء بالرغم من الطابع الاختياري لهذه التغطية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف القطاع التعاقد منذ صدور الظهير الشريف المؤرخ ب 12 نونبر 1963، عدة تطورات تجلت على الخصوص في ترسيخ مفهوم التضامن والتأزر بين الأجيال والفئات المؤمنة، وفي اكتساب خبرة في أخطار المرض والولادة، علما بأن هذا القطاع أصبح يتوفر حاليا على 170 وحدة تدبير اجتماعية، والتي شكلت منفذا أساسيا للمنخرطين وذويهم لولوج العلاج.

ورغم ما عرفه هذا القطاع من تطورات إيجابية، سواء من حيث عدد المنخرطين والمستفيدين من الخدمات (1,5 مليون منخرط و 4,5 مليون مستفيد) أو من حيث الخدمات التي يقدمها، وكذا الجهود التي بذلت لتأهيله، فقد ظل يعاني من عدة معوقات في مقدمتها عدم مسابرة الإطار القانوني المنظم للتعاقد للتطورات التي عرفها القطاع منذ سنة 1963، في وقت تطورت أعداد المنخرطين وتزايدت انتظاراتهم، إضافة إلى ما شهده مجال التدبير والحكامة من مستجدات. وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري القيام بإصلاح شامل للقطاع التعاقد بمراجعة القانون المنظم له بهدف إعادة النظر في طرق تسييره وأساليب تدبيره، وتعزيز آليات المراقبة لأنشطته، وتحديد أدوار أجهزته، وذلك ضمانا لمصالح المنخرطين وسعيا إلى تحسين جودة الخدمات.

وفي هذا السياق، أعدت الحكومة مشروع قانون بمثابة مدونة التعاضد، تتم بموجبه إعادة النظر في أحكام الظهير المعمول به حالياً، وذلك دون المساس بطبيعة الحال بالمرتكزات والمبادئ الأساسية التي يبنى عليها التعاضد، والمتمثلة في قيم التضامن والديمقراطية والعمل التطوعي القائم على عدم السعي إلى اكتساب الربح.

وتهدف الحكومة من خلال هذا الإصلاح لمدونة التعاضد، إلى تمكين التعاضديات من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بكل فعالية ونجاعة، من خلال وضع القواعد الأساسية لحكامه جيدة، سواء بإعادة النظر في آليات تسيير التعاضديات، أو من خلال تحديد دقيق لأدوار الأجهزة المنتخبة الممثلة للمنخرطين فضلاً عن تعزيز قواعد الديمقراطية والشفافية، أو من حيث مراعاة التوازنات المالية بهدف ضمان ديمومة خدمات التعاضديات عبر اعتماد اقتصاصات خارجية دورية. ولقد شرعت الحكومة في عقد اجتماعات تشاورية، مع مختلف التعاضديات والمركزيات النقابية والجمعيات المهنية المعنية، في إطار المجلس الأعلى للتعاضد، وذلك من أجل الوصول إلى توافق واسع حول نص تشريعي متكامل يسمح بتطوير أداء القطاع التعاضدي ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن إحداهن الاتحاد الإفريقي للتعاضد، يعتبر بمثابة نموذج للتعاون جنوب-جنوب، ذلك أن هذا الاتحاد الذي جعل من أهم أهدافه نشر مبادئ التضامن في جميع قطاعات المجال الاجتماعي (التغطية الصحية والتقاعد)، سيكون لا محالة بمثابة هيئة تدافع عن مصالح كافة الهيئات المنخرطة فيه، وتعمل على مساعدتها للقيام بمهامها على أحسن وجه. كما أن هذا الاتحاد، يعتبر أيضاً إطاراً للحوار والتشاور وتبادل الخبرات والمعلومات بين كافة الهيئات المكونة له. وبهذه المناسبة، لا يسعني باسم الحكومة إلا أن أشكر التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب، على الجهود التي تقوم بها لتطوير هذا الاتحاد ليكون مرجعاً مهماً في مجال التعاضد وآلية لتنميته وتطوير التعاون بين الهيئات التعاضدية الإفريقية. وفي الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لأشغال هذه الندوة التي ستساهم بدون شك في نجاح الجهود الرامية لتطوير القطاع التعاضدي الإفريقي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.